تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١٢٤ المجلد ٣٩ لسنة ٢٠٢٠

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان – العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦

Analyzing the Reality of Foreign Direct Investment in the Kurdistan Region-Iraq for the Period 2006-2016

جـوان عبـاس محمـود

الكلية التقنية – جامعة بوليتكنيك – اربيل

Jwan A. Mahmood

jwanmahmood693@gmail.com

الدكتور ياسين رسول يونس

استاذ مساعد– كلية الادارة والاقتصاد

جامعة صلاح الدين– اربيل

Yassin Rasul Yunis(Phd)

yasin.younis@su.edu.krd

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/٥/٢٠

تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٩/١٧

المستخلص

تتسابق معظم دول العالم ، المتقدمة منها والنامية، منذ شيوع اقتصاد السوق، على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض حزمة من الحوافز على أمل استقطاب المستثمرين الاجانب من الخارج، نظرا لكون الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل مفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة خاصة الدول النامية التي تعاني من ضعف مستوى رأس المال ، فضلاً عن نقل الخبرات والمعرفة، و التكنولوجيا المتقدمة، وخلق فرص عمل إضافية والمساهمة في تنمية الصادرات وتحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ومن هذا المنطلق فإن البحث يهدف إلى تحليل واقع الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان-العراق خلال فترة (٢٠٠٦- ٢٠١٦)[١]، و كيفية توزيعه في الاقليم بين القطاعات و المحافظات ووفقا لنوع المستثمر و جنسية المستثمر و سنوات الاستثمار، وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل من أبرزها ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق خلال مدة البحث من حيث حجم رأس المال المستثمر لأنه شكل نسبة ١٣,١٧% من إجمالي الاستثمارات ،فضلا عن عدم التوازن في توجيه رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة للقطاعات الاقتصادية في الاقليم خلال تلك المدة(٢٠٠٦-٢٠١٦)، وأخيراً خرج البحث بجملة من المقترحات الضرورية لزيادة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق.*

Abstract

Since the prevalence of the market economy, the most countries of the world, including the developed and developing, have competed eagerly to attract the foreign direct investment through offering a package of incentives, in the hope of attracting foreign investors from abroad. The foreign direct investment is the key to the economic development of the various countries of the world especially the developing countries, which are suffering from weak capital level, as well as the transfer of expertise and knowledge, advanced technology, creating additional jobs, contributing to export development, improving the state of trade balance and balance of payments.

From this point of view, the research aims to analyze the reality of investment and foreign direct investment in the Kurdistani Region of Iraq during the period (2006 - 2016), and how to distribute it in the region between sectors and governorates and according to the type of investor and the nationality of the investor and years of investment. The research concluded into a number of conclusions, perhaps the most prominent is the weakness of the role of foreign direct investment in the Kurdistani Region of Iraq during the period of research in terms that the size of the capital invested formed 13.17% of the total investments, as well as the imbalance in the guidance of foreign capital invested to the economic sectors in the region during that period Of (2006-2016), and finally the research came out with a set of proposals, necessary to increase the role of foreign direct investment in the Kurdistani Region in the future.

Keywords: *Investment, Foreign Direct Investment, Iraq.*

١- يقصد بالمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٦) المدة من ١/8 / ٢٠٠٦ ولغاية ١٣/٦/ ٢٠١٦ اينما وردت في البحث.

المقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكلٍ كبير منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تتسابق الدول النامية، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال للاستثمار بشكلٍ مباشر خارج الحدود الإقليمية للدول نحو دول أخرى، بأعتبارها أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في تلك الدولة.

يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، منها توسيع القاعدة الاستثمارية في الدولة، وكذلك في التخفيف من حدة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنيات متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارات أعلى و خبرات اكثر.

و تُدرك الدول بعامةً أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب واصدار التشريعات والقوانين التي تجذب الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز له.

و نظرا لما يشهده اقليم كوردستان العراق من تطور في كافة القطاعات و المجالات منها(السكنية، الصناعية، الزراعية، السياحية، الخدمية) و زيادة عدد المستثمرين و الشركات الاجنبية فيه فقد تم اختيار موضوع البحث تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان- العراق(٢٠٠٦- ٢٠١٦).

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الاتي:

١- الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول النامية والنهوض بها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.
٢- دور الاستثمار الاجنبي في نقل رؤوس الاموال و التكنولوجيا و الخبرات الى الدول المضيفة.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم كفاية الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أغلب الدول النامية، منها اقليم كوردستان العراق، فتضطر إلى اللجوء إلى الموارد الأجنبية لسد الفجوة في الموارد المحلية وبخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضيتين هما:-

١- التفاوت في توزيع الاستثمارات على المحافظات والقطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق خلال مدة البحث ٢٠٠٦-٢٠١٦.
٢- انخفاض الاستثمارات بشكل كبير في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠١٦) .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى :

١- تحليل واقع الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته في اقليم كوردستان– العراق خلال المدة ٢٠٠٦- ٢٠١٦ .

٢- تحديد كيفية توزيع الاستثمارات في اقليم كوردستان العراق بحسب القطاعات و المحافظات و نوع المستثمر و جنسيته خلال المدة ٢٠٠٦- ٢٠١٦.

أسلوب البحث:

من أجل الوصول الى اهداف البحث واختبار صحة فرضياته، يعتمد البحث الاسلوب الوصفي التحليلي عند التعرض لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وآثاره ومحدداته، كما تم الاعتماد على الاسلوب الكمي الذي يهدف الى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق للمدة(٢٠٠٦- ٢٠١٦) ومعرفة مساره من خلال الاستعانة بالبيانات و المعلومات الموجودة في هيئة استثمار اقليم كوردستان العراق و تحليلها و استخلاص النتائج منها.

نطاق البحث:

النطاق المكاني: يشتمل نطاق البحث اقليم كوردستان العراق.

النطاق الزماني: يتحدد البعد الزماني للبحث بالمدة(٢٠٠٦- ٢٠١٦).

هيكل البحث:

بهدف إثبات صحة فرضية البحث أو نفيها، فقد تم تقسيم البحث على مبحثين هما:

المبحث الاول: الاستثمار(تعريفه، أنواعه، اشكاله، محدداته، آثاره ، مخاطره)

المبحث الثالث: واقع الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في اقليم كوردستان-العراق للفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٦.

واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الاستثمارالاجنبي (تعريفه، أنواعه، محدداته ، مخاطره):

أولاً: تعريف الاستثمار

يشير المعنى المصطلحي للاستثمار الى الثمر، وهو الزيادة و النماء، فكلمة (يستثمر) معناها ينمي أو يزيد، والنماء عادة يكون في الأموال سواءً كانت في صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية، أو في صورها الأخرى المختلفة التي عرفها الإنسان عبر التاريخ و الحضارات، سواءً كانت في شكل عقارات أو منقولات. كما تأخذ أشكالاً مادية كثيرة في العصر الحديث. (عبدالكريم، ٢٠٠٨، ٤)

أما من الناحية الإقتصادية فقد عرف الاستثمار بأنه " التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع و زيادة الرفاهية "أو" هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك و الذي يعاد استثماره في العمليات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه. (آل شبيب، 2009، ١٧)

و عرَفت الأمم المتحدة الاستثمار على أنه "إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافاً إليه التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد، ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل على حيازة المستندات أو أي شكل آخر من الموجودات المالية".

ثانياً: أنواع الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار على عدة أنواع، وذلك لأختلاف أسس ومعايير تقسيمه، ومن أهم تلك الانواع مايأتي:-

١- تقسيم الاستثمار بحسب القائم بالاستثمار على:- (لطفى، ٢٠٠٩، ٤٠-٤١)

أ- استثمار فردي: يتمثل بما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد.

ب-استثمار الشركات: يعني ذلك رأس المال الجديد الذي تقوم الشركة بتكوينه من خلال الاحتياطات الناتجة عن أرباح هذه الشركة أو من خلال القروض التي تحصل عليها.
ج- الاستثمار الحكومي: يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الايرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذونات الخزانة " القروض التي تطرحها للاكتتاب العام " أو من حصيلة القروض الاجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو مع الهيئات الاجنبية.

٢- تقسيم الاستثمار بحسب معيار النطاق الجغرافي على :-

أ- استثمار دولي: يشمل هذا الاستثمار مجموعة من الدول .
ب- استثمار وطني: يكون على مستوى الدولة.
ج- استثمار إقليمي: يكون على مستوى اقليم الدولة.
ء- استثمار محلي : يكون الاستثمار على المستوى المحلي.

٣- تقسيم الاستثمار بحسب معيار المدة الزمنية على:

أ- الاستثمار قصير الأجل: يشمل كل من الودائع الزمنية و الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.
ب- الاستثمار طويل الأجل: يشمل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الاحتفاظ بها و تشغيلها مدة طويلة و التي يصعب تحويلها إلى نقود .

٤- تقسيم الاستثمار بحسب سرعة تحقيق العائد على:-

أ- الاستثمار ذو العائد السريع : مثل الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم - السندات)، الصناعات الاستهلاكية.
ب- الاستثمار ذو العائد البطيء: مثل مشاريع البنية الأساسية و الصناعات الثقيلة.

٥- تقسيم الاستثمار بحسب طبيعة الاستثمار إلى:- (سعاد ،٢٠١١ ، ٦٦-٦٨)

أ- استثمار مادي: وهو متعلق بالجانب المادي الملموس في المشروعات.
ب- استثمار بشري: وهو ما يتعلق بتكوين و تأهيل العنصر البشري.

٦- تقسيم الاستثمار بحسب معيار الشكل على:-

أ- الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الانتاجية الموجودة أو تجديدها.
ب- الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو الاجنبية.

٧- تقسيم الاستثمار بحسب أدوار العائد على:- (عاطف، ٢٠١٢ ،٣)

أ- الاستثمار التلقائي: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية و الصناعات الحربية.
ب- الاستثمار المحفز: هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجز عنه.

٨- تقسيم الاستثمار بحسب جنسية المستثمر إلى:-

أ- الاستثمار الوطني: ويمكن تقسيمه على:-
- استثمار وطني عام: يقوم عليه القطاع العامة، أو الحكومة أو أحد المؤسسات، أو الهيئات العام، بدافع عام مثل التقليل من حدة البطالة ، زيادة معدلات النمو...الخ.
- استثمار وطني خاص: يقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة بدافع تعظيم الربح و تقوية المركز التنافسي .

ب-الاستثمار الاجنبي: إن الجهة المستثمرة والممولة هنا لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة و ينقسم على :

- استثمار أجنبي غير مباشر(الاستثمار في الأوراق المالية): وهي استثمارات في شكل قروض أجنبية أو شراء الأجانب لأسهم أو سندات حكومية أو خاصة. و هذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرأس المال المستثمر دون جهد إداري أو مخاطر اتخاذ القرار من قبلهم .
- استثمار أجنبي مباشر: و يعني تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة و معظم الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشرمن أكثر أنواع الاستثمارات إثارة للجدل و الاهتمام، وذلك لتعدد مصادره وأشكاله ،فضلاً عن الآثار التي يتركها على الدول المضيفة. (الكواز ،السيفو، الأغا، ٢٠١٢، ٣٢٧)

وقد عرف بأنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الاجانب بسبب ملكيتهم الكاملة، (مصطفى، سانية، ٢٠١٤، ٢٥٤)

أما منظمة التجارة العالمية" فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. (الجبوري ،٢٠٠٨ ، ١٢)

كما و عرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المستقبلة، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول(الكواز،٢٠٠٥ ، ٢).

ويتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي أم امتلاكه لأسهم في أحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه (السعيدي،٢٠٠٧، ١٤).

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يقتصر على تدفقات رؤوس الأموال فحسب، بل إنما هو تدفق يضم حزمة من المكونات: رأس المال و التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن القدرات التسويقية، و بذلك فأن الاستثمار الاجنبي المباشر يتضمن مكونين رئيسين هما:-

المكون المالي: ويمثل تدفقاً مالياً من خلال انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر.

المكون غير المالي: ويمثل وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية والتكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية للبلدان المضيفة.(شاكر ، أحمد، ٢٠١٢، ٥٠٢)

والهدف الاساسي للاستثمار الاجنبي المباشر هو لغرض سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات ،لأنه وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلاً عن كونه طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة خلال نقل التكنولوجيا الملائمة.

رابعا: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر أشكالاً متعددة. ويمكن تقسيمها على النحو الأتي :-

أ- الأستثمار المشترك

وهو الأستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، (الجبوري ، ٢٠١٤، ٤١) وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية. (الباشا، ٢٠١٣، ٢٦).

إذ تكون الشراكة في رأس المال و العلامات التجارية و الإدارة و براءة الاختراع و غيرها. وبناءً على ذلك يلقى هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول المضيفة وبخاصة

الدول النامية منها، لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه . فالاستثمار المشترك يخفض درجة التحكم من قبل المستثمر الاجنبي ،ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية. (الصالح، ٢٠١٤، ٦).

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي

يعد هذا الشكل من الاستثمار الاجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الاجنبي، وذلك لأن المستثمر الاجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة و التسويق ،كما و له الحق في إنشاء فروع للإنتاج و التسويق في أماكن أخرى. (الصالح ، ٢٠١٤ ،7) وقد يقوم بنقل الإدارة و التنظيم، ويستقدم الكوادر و التكنولوجيا و الآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات و تقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة ،و غير ذلك مما يحتاجه المشروع. (الجبوري، ٢٠١٤ ، ٤١).

ت- الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي جزء من آراضي الدولة وتحت سيادتها ،وتقع خارج المنطقة الكمركية، وهي تعد موقعاً لممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة في مجال التجارة و الصناعة و الخدمات و تصدر الدولة قوانين و أنظمة خاصة بهذه المناطق تعطيها بعض الاستثناءات من القيود و الاجراءات المطبقة داخل البلد على الانشطة المشابهة لنشاطها و غالباً ما تحدد أغراض هذه المناطق بالتصدير بصفة أساسية. (عاشور ، ٢٠٠٧ ، ١٣-١٤)

إذ تقدم المناطق الحرة العديد من التسهيلات و الحوافز للمستثمر الاجنبي من خلال إعفاء الشركات الاجنبية من ضريبة الدخل و عدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة و تسهيل إقامة العاملين و توفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة. (الصالح، ٢٠١٤، ٧) .

ث- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي و البلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي في البلد المضيف. (الخطيب ،٢١٧، ٢٠٠٩)

وفي معظم الأحيان ولاسيما في الدول النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بتصميم المصنع و طرائق و التخزين و الصيانة و غيرها. (الزبيدي ، ٢٠٠٨ ، ١٨).

ج-الشركات متعددة الجنسية:

تعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية، أو ما يسمى بالشركات عابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. (حديد ، ٢٠١٢ ، ٣٧٧) .

وقد أخذت الدول النامية، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات بعد إدراكها لإيجابياته، و ذلك عن طريق منحه مختلف الإمتيازات والإعفاءات، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي، التي صدرت في العديد من هذه الدول كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل لمدة محدودة، والتأكيد من عدم التأميم والمصادرة والحجز، وحماية منتجات المشروع من المنافسة الخارجية الضارة. (عبدالقادر، ٢٠١٢، ٣٠)

ح-عمليات الاندماج أو التملك

وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى، (الخطيب ، ٢٠٠٩ ، ٢١٧) بسبب إفلاس بعض الشركات أو الحصول على القوة السوقية أو القيام بشراء شركات أخرى موازية لها قد تكون

منافسة، وقد زادت عمليات الشراء والاندماج في الآونة الأخيرة ،وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الاجنبي المباشر، وأحد أسباب ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر في أوربا هو زيادة موجة الاندماجات بين الشركات، كما وإن العامل الأساسي لإرتفاع التدفق الاستثماري للبلدان المتطورة، يعزى إلى الاتجاه الكبير نحو الاندماجات. (السعيدي ، ٢٠٠٧، ٣٣)

خامساً: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

إن عملية جذب الأستثمارات الاجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الأستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر،ومن أهم هذه المحددات:

١- المحددات الاقتصادية و تشمل :-

أ- الأسواق

إن حجم السوق يعد محدداً مهماً بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر، إذ إن كبر السوق يعني إمكانية دخول مستثمرين أكثر و شركات أكبر نظراً لكبر حجم العوائد المتحققة من الاستثمار. كما أن إرتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بشكل أكبر. (UNCTAD, 1998, p 106-107)

ب- السياسات الاقتصادية

يقصد بالسياسات الاقتصادية تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، كالسياسة النقدية والمالية والتجارية، وهذه السياسات تكون ذات تأثير كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر، وتظهر هذه السياسات بأشكال وصور مختلفة بحسب الدولة المضيفة وفلسفتها الاقتصادية، كما إن الانفتاح يكون محدداً لحجم الأسواق في الدولة المضيفة ومعدل نموها، وتؤكد العديد من الدراسات أن الاقتصادات المفتوحة تشجع الاستثمار الاجنبي أكثر من الأقتصاديات المغلقة. (محمد، ٢٠٠٨، ٣٧)

ويمكن استخدام السياسات الاقتصادية باتجاهين:-

- الاتجاه الأول هو جذب الاستثمار الاجنبي عن طريق الحوافز.
- الاتجاه الثاني هو منع الاستثمار الاجنبي عن طريق القيود.

وغالباً ما تستخدم السياسات الاقتصادية في توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر إلى القطاعات الضرورية في الاقتصاد المحلي من خلال تقديم الحوافز للاستثمار في تلك القطاعات و وضع القيود على القطاعات غير المهمة.

ت- برامج الإصلاح الاقتصادي و سياسات تحرير التجارة :

يعد هذا المحدد من المحددات المهمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يعمل المستثمرون الاجانب على تقييم البرامج الاصلاحية التي تنفذها العديد من الدول، ذلك من أجل التأكد من مصداقية توجه الدولة نحو أيجاد حد مناسب من الحرية الاقتصادية والانفتاح وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بإعطائها الفرصة للقطاع الخاص المحلي و الاجنبي، (عاشور ،٢٠٠٧ ، ٢٢) كما وأن سياسة تحرير التجارة تتضمن تخفيض القيود و التعرفة على السلع المستوردة، وكلما كان الاقتصاد منفتحاً أدى ذلك إلى تزايد الاستثمار الاجنبي المباشر و العكس صحيح (الكواز، الأغا، ٢٠١٢ ، ٣٢٨).

ث- البنية التحتية و الاتصالات

يحتاج الاستثمار الاجنبي إلى توافر بنى تحتية مثل الطرق و الجسور و الصحة و الطاقة و التعليم و المطارات و شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و دعم عمليات التصنيع و التي تشمل الخدمات كالبنوك التجارية و بنوك الاستثمار، و هي من المحددات المهمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، أما جانب

الاتصـالات فلابد من توفير قاعدة متطورة لوسـائل الاتصـال و المواصـلات، بما يضـمن الاتصـال الدائم للشركات الناقلة للاستثمار الاجنبي المباشر بين كل فروعها.(ناجي، ٢٠٠٥، ٥)

ج- الموارد الطبيعية

إن توافر الموارد الطبيعية يعد من أبرز محددات الاستثمار الاجنبي المباشرة على مر التأريخ، إذ كانت الشـركات الاجنبية بحاجة إلى مصـدر اقتصـادي موثوق به للمواد و المنتجات الاولية للدول المستثمرة، و إن الأهمية النسبية للموارد الطبيعية لاتزال محدداً للاستثمار الاجنبي المباشر.(W. KIIRU , ٢٠١٤, 11)

ح- تكاليف عوامل الإنتاج

تسعى الشركات الاجنبية إلى توطين استثماراتها في البلدان التي تكون كلفة عوامل الإنتاج فيها اقل من الدولة الأم، لذلك فان التدفق الاستثماري يتجه نحو الدول التي تكون فيها اليد العاملة رخيصة و بخاصة في القطاعات والصناعات كثيفة العمل، فضلاً عن توفر مصادر الطاقة وقلة القيود المفروضة على حماية البيئة من التلوث.

في حين ينجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المتقدمة مستفيداً مما تمتلكه من العمال الماهرين الذين تتطلبهم الصـناعات ، المتقدمة وبالتالي توفر على الشـركات الاجنبية صـرف المبالغ الطائلة لتدريب اليد العاملة ،مما يقلل من التكاليف النهائية ويزيد من مستوى الأرباح. (الجميلي ، ٢٠٠٧، ٢٢)

خ- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد

إن معدل النمو المرتفع دليل على النشـاط الاقتصـادي ومدى كفاءة هذا النشـاط، ويعد مؤشـراً مهماً يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته وهذا ما حصل في الصين ودول جنوب شرق أسيا منذ الثمانينيات حيث إن ارتفاع معدلات النمو سـاعد على جذب تدفقات كبيرة من الاسـتثمار الاجنبي إلى تلك المناطق. (Laoswatchaikul , 2011, 41) .

٢- المحددات السياسية وتشمل:

تتوقف عملية الاستثمار على مدى توفر الاستقرار السياسي و الأمني، إذ لا يمكن تصور إنتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشـرط حتى في ظل إرتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاسـتثمار، ويعود ذلك إلى:

- إتصاف رأس المال بالحذر و الخوف الشديد، وبالتالي فهو يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار.
- تتطلب عملية استثمار رؤوس الأموال الاجنبية المباشرة أفقاً زمنياً متوسطاً أو طويل الأجل لكي يتمكن المستثمر الاجنبي من تغطية تكاليفه و تحقيق الأرباح.

لذا فإن استقرار النظام السياسي للدولة والظروف الإقليمية والعالمية كلها عوامل لابد من توفرها في الدول المضيفة لجذب الاستثمار الاجنبي، فالدول النامية التي تعاني من سوء الأوضاع السياسية تعد دولاً غير صـالحة و غير مرغوبة للاسـتثمار الاجنبي من وجهة نظر المسـتثمر الاجنبي. (Crescentini , ٢٠١٢ , 47)

٣- المحددات القانونية و التشريعية و تشمل :

وجود الإطار التشريعي و التنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الاجنبي المباشر إذ تعد من العوامل الهامة المؤثرة في اتجاهات الاسـتثمارات الاجنبية، وربما يعتبر أهم محدد، فهو يعطي الثقة والأمان للمستثمر الاجنبي، ويؤثر إيجابياً في إتجاهاته نحو البلد المضيف للاستثمار،

٤- المحددات الاجتماعية: وتشمل :

أ- الفارق الثقافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي

ان إلمام المستثمر الاجنبي بالعادات والتقاليد السارية في البلد المضيف للاستثمار تعد أحد عوامل نجاح استثماراته،أما إذا لم يفهم المستثمر عادات وتقاليد البلد المضيف فإن ذلك يجعله يخوض نوعاً من المغامرة بسبب الخوف من ممارسات رجال الاعمال تجاه استثماراته، لأنه لا يعرف طبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي في البلد المضيف.

ب-البنية الأساسية البشرية

إن أكثر الدول نجاحاً في استقطاب الاستثمارات الاجنبية هي الدول التي فيها نسبة التعليم مرتفعة، حيث نلاحظ أن هناك علاقة قوية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى أي دولة و نسبة المتعلمين فيها، وهذه الحالة تعكس لنا مدى رغبة المستثمرين في الحصول على أيدي عاملة متدربة ورخيصة و عالية الإنتاجية.(ميخا، ٢٠٠٥، ٣٣)

ولابد للدول المضيفة من أن تؤدي الدور المنوط بها في توفير الأمن و الاستقرار الاجتماعيين، و نشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع، و تهيئة الرأي العام للتعامل الايجابي مع المستثمر الاجنبي، و محاربة الفقر و الجريمة، و نشر التعليم و رفع نوعيته، وفتح دور الثقافة، و تحسين الخدمات الصحية و تعميمها. (شلغوم، ٢٠١٢ ، ٨٣-٨٤)

سادسا- الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاديات الدول المضيفة :

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً كبيراً في تنمية وتطوير أقتصاديات الدول المضيفة، إذ تؤثر في كل نواحي الحياة الاقتصادية، من عمالة و أجور و النقد الأجنبي و المحلي و التقدم التكنولوجي وميزان المدفوعات ، كما تؤثر على النواحي الإدارية و القانونية و التشريعية، فضلاً عن حركة التجارة الخارجية و على الأسواق المحلية و الدولية. (كاكي، ٢٠١٣، ٩٠-٩١) و يمكن حصر بعض هذه الآثار في الآتي :

أ- الآثار الاجابية:

١- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي و معدلات النمو الاقتصادي :

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير في الاستثمار المحلي على نحوحركي بالطرائق الاتية:(عاشور،٢٠٠٧، ٤٥-٤٦)

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة ،وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الارتكازية الأساسية والعملات الأجنبية.

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية وتجهيزها بالمدخلات الوسيطة.

ت - ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب مشاركة الخبرات التكنولوجية والادارية والتسويقية للمستثمر المحلي، مما يوسع من خبراته وعقليته الاستثمارية وزيادة قدرته على إيجاد فرص الاستثمار الجيدة.

ث- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر أيحابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

ج- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محلياً، وبالتالي فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

٢- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى العمالة

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير فرص التشغيل للأيدي العاملة المحلية ، وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، فضلا عن تدريب و تأهيل المهارات المحلية ،و الرفع من قدراتها الفنية و الادارية المتمثلة بالتقنيات و المؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعدية الجنسية، مما يعمل باتجاه انخفاض معدلات البطالة الذي يؤدي إلى إنخفاض معدلات الجريمة و الأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة "(كاكي، ٢٠١٣، ص ٩٧)

وتبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة معقدة، وتحليلها صعب في ظل تباين الآراء السابقة، لكن الملاحظ أن هناك أثراً إيجابياً في العديد من الدول المضيفة، ونقطة الخلاف تكمن في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الدول المضيفة.

٣- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم التكنولوجي وارتفاع معدل الناتج

إن تزايد الطلب المحلي في معظم البلدان النامية مع انخفاض قدرتها الإنتاجية أجبر هذه الدول على زيادة استيراداتها لتعويض النقص في الأنتاج المحلي، لذلك جاء اللجوء الى الأستثمار الأجنبي المباشر كحل بديل لأنخفاض القدرة الأنتاجية ومواصلة زيادة الأنتاج المحلي بمعدلات مساوية أو أسرع من معدلات النمو السكاني والطلب المحلي.(الزبيدي، ٢٠٠٨، ١١١-١١٢)

كما وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المزايا التي تعمل على تحسين استغلال الموارد المحلية، نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة والانماط الأدارية المتقدمة، بمعنى إنها تعمل على تحسين الأنتاجية الكلية من خلال ما يسمى بـــ (أثر المضاعف التكنولوجي) (Technological Multiplier)، إذ يعمل المضاعف هنا على انتشار التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع.

٤- أثر الأستثمار الأجنبي المباشر في الأستقرار السياسي و الاجتماعي و الثقافي

إن للأستثمار الأجنبي المباشر آثاراً اجتماعية وثقافية وسياسية مهمة في الدول النامية المضيفة، ومن الصعب بناء إطار عمل لتحليل هذه الآثار وتحديد اتجاهاتها وكلفها أومنافعها، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فهناك عموميات عدة يمكن تطبيقها على دول نامية متعددة :-

أ- إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الأقتصادية قد تقود الى الإخلال بالأنظمة الأجتماعية والقيم التقليدية والوضع السياسي، إذ تكون له آثار سلبية على هذه الأبعاد. إن نوع الثقافة التي ترافق استثمار الشركات متعددة الجنسية تتمثل بثقافة المنظمين المادية مقارنة مع ثقافة العديد من الدول النامية الأقل مادية عادةً.كما أن قدرة هذه الشركات على نقل وتوزيع وتسويق السلع المادية من خلال وسائل الأعلان والأعلام يمكن أن تؤثر في ثقافة المجتمع من خلال آثار المحاكاة(Demonstration).

ب-كما أن الشركة متعددة الجنسية تنقل الى الدول النامية الصناعات الملوثة أو غير الآمنة أو غير الصحية من بلادها الأم الى الدول النامية.

ت-يؤدي الأستثمار الأجنبي المباشر الى فقدان الدول النامية قدرتها على اتخاذ القرار الأقتصادي والسياسي، مما يزيد من تبعيتها الى الدول المتقدمة.كما أن تمتع الشركات متعددة الجنسية بالقوة التساومية الأعلى في اختيار وتحديد مواقع الأستثمار ونوعه وحجمه قد يخلق نوعاً من التعارض بين أهداف هذه الشركات ومسار التنمية المنشودة في الدول النامية. (الزبيدي، ٢٠٠٨، ١٢٠-١٢١)

٥- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الداخلية

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الداخلية للدولة المضيفة يمكن أن تترجم بالأوجه الآتية:(عاشور ، ٢٠٠٧ ، ٥١)

أ- يمكن أن يترك الاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً إيجابية من خلال تنفيذ الالتزامات المعنوية المفروضة على الدول المضيفة، كالتزامها بتصحيح أوضاع الموازنة العامة وميزان المدفوعات ونظم الصرف الأجنبي ونظم التجارة الخارجية ومكافحة التضخم الذي يؤدي بالتالي الى تهيئة مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في خلق بيئة داخلية وخارجية مستقرة.

ب- إن حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه من اختيار القطاع الاقتصادي الملائم، لذلك تسعى الدول المضيفة الى جعل القطاعات الاقتصادية المهمة ملائمة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.

ج - يبحث الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً عن المكان الجغرافي الملائم ،الذي يرغب التركيز فيه، وقد تترك هذه الميزة أثراً ايجابياً في الدول المضيفة، سواء اتجه هذا الاستثمار نحو المناطق الاكثر أو الاقل تطوراً.

ب- الآثار السلبية:

أما بخصوص الاثار السلبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له فيمكن حصر اهمها في الآتي:

١- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، إذ قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وفيراً و سريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، و التجارية.

٢- يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة و دولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، إذ إن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية و التكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن و إجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، و قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظا نظير ما يقدم من معرفة تقنية.

٣- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً في موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج.

٤- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد، أو إنهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم. (حديد ، ٢٠١٢ ،٣٨٠-٣٨١)

٥- إن مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسية في الدولة الأم تؤدي إلى الميل في استيراد السلع و الكفاءات البشرية وغيرها من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات، مما يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

٦- قد تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة و الصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيماوية و غيرها.(الكواز، السيفو، الأغا، ٢٠١٢ ، ص ٣٣٠).

المبحث الثاني

واقع الاستثمارالمحلي والاجنبي المباشر في اقليم كوردستان-العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

يتناول هذا المبحث بعض المؤشرات المتعلقة بالاستثمار في اقليم كوردستان- العراق، وتشمل عدد المشاريع المرخصة ونوعها وكيفية توزيعها بين المحافظات و على الانشطة الاقتصادية المختلفة وبحسب السنوات.

أولا- اتجاه تطور الاستثمار في اقليم كوردستان- العراق للمدة(٢٠٠٦-٢٠١٦) وفقاً لاعداد المشاريع المجازة:

يمكن تتبع اتجاهات تطور الاستثمار في اقليم كوردستان- العراق خلال المدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ وفقاً لاعداد المشاريع المجازة على النحو الآتي:

١- عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان العراق:

لم يحظ الاستثمار قبل عام٢٠٠٣ بفرصة حقيقية لكي يتبوأ دوراً بارزاً في اقتصاد الاقليم، بل غلبت عليها صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرةو التوجه نحو المشاريع التي تكون مدة استرداد رأس المال لها قصيرة.

إن التغيرات السياسية التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ فتحت افاقا جديدة لتنمية القطاع الخاص في اقليم كوردستان، وخطا الاقليم خطوات من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وقد جاء قانون الاستثمار ليفتح المجال أمام المستثمرين لتوظيف قدراتهم في إعمار وتطوير الاقليم من جهة وزيادة عدد المشاريع والشركات من جهة أخرى، ومن خلال الجدول (١) يمكن تتبع تطور الاستثمار المحلي من حيث عدد المشاريع المجازة خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٦) في ظل قانون الاستثمار و وجود هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان.

جدول (١)

عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

السنوات	محلي	نسبة المساهمة %	أجنبي	نسبة المساهمة %	مشترك	نسبة المساهمة%	مجموع نسبة مساهمة الاستثمار %	المجموع	نسبة التغيير السنوي %
2006	٢	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠	٢	-
٢٠٠٧	٤٣	٨٢,٧	٢	٣,٨	٧	١٣,٤	١٠٠	٥٢	٢٥٠٠
٢٠٠٨	٥٤	٨٥,٧	٥	٧,٩	٤	٦,٣	١٠٠	٦٣	٢١,١
٢٠٠٩	٦٦	٩٠,٤	٥	٦,٨	٢	٢,٧	١٠٠	٧٣	١٥,٨
٢٠١٠	٩٣	٩٠,٣	٧	٦,٧	٣	٢,٩	١٠٠	١٠٣	٤١,١

السنوات	محلي	نسبة المساهمة %	أجنبي	نسبة المساهمة %	مشترك	نسبة المساهمة%	مجموع نسبة مساهمة الاستثمار %	المجموع	نسبة التغيير السنوي %
٢٠١١	٦٥	٨٥,٥	٧	٩,٢	٤	٥,٢	١٠٠	٧٦	-٢٦,٢
٢٠١٢	١١٥	٨٨,٤	١٢	٩,٢	٣	٢,٣	١٠٠	١٣٠	٧١,١
٢٠١٣	١١٣	٩١,٨	٦	٤,٨	٤	٣,٢	١٠٠	١٢٣	-٥,٤
٢٠١٤	٧٦	٩٦,٢	٢	٢,٥	١	١,٢	١٠٠	٧٩	-٣٥,٧
٢٠١٥	٣١	٩١,٢	٢	٥,٩	١	٢,٩	١٠٠	٣٤	-٥٦,٩
٢٠١٦	١٢	٧٥	٢	١٢,٥	٢	١٢,٥	١٠٠	١٦	-٥٢,٩
المجموع	٦٧٠		٥٠		31			751	
الاهمية النسبية%	89.21		6.66		4.13			100	

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان.

تشير بيانات الجدول (١) إلى ان أعداد المشاريع المجازة من قبل هيئة الاستثمار قد شهدت تطوراً ملحوظاً ومستمرا، فبعد أن كان عدد المشاريع المجازة محددة بمشروعين عام ٢٠٠٦، ارتفع بعدها العدد الى (٥٢ ،٦٣، ٧٣، ١٠٣) مشروعا خلال السنوات(٢٠٠٧ ،٢٠٠٨، ٢٠٠٩،٢٠١٠) وبنسبة تغير سنوي (٢٥٠٠%،٢١,١%، ١٥,٨%، ٤١,١%) على التوالي ،إلا أنها انخفضت الى (٧٦) مشروعاً في سنة ٢٠١١، نتيجة ايقاف منح إجازات الاستثمار من قبل هيئة استثمار الاقليم لمدة معينة من العام ٢٠١١، ثم عادت الى الزيادة في سنة ٢٠١٢، وبلغ أعلى حد له وهو(١٣٠) مشروعاً بنسبة تغيير (٧١,١%) . إن الزيادات الحاصلة في اعداد المشاريع خلال الفترة(٢٠٠٦ -٢٠١٢)، يعزى الى توجهات حكومة الاقليم بتطوير الاقتصاد وما تضمنها قانون الاستثمار من مزايا ومحفزات لاستقطاب المستثمرين المحليين والاجانب لاستثمار أموالهم في اقليم كوردستان العراق.

ويلاحظ في الجدول نفسه أن أعداد المشاريع بعد السنة ٢٠١٢ أخذت بالانخفاض وبشكل تنازلي، اذ بلغ (١٢٣، ٧٩، ٣٤، ١٦) مشروعا خلال السنوات(٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ ،٢٠١٦) على التوالي، ويرجع السبب الرئيس للانخفاض تلك الى تخوف المستثمرين من الاثار السلبية الناجمة عن الازمة المالية التي واجهت و لا تزال تواجة اقليم كوردستان.

كما ويلاحظ في الجدول نفسه أن مجموع عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦) بلغ(٧٥١)مشروعا، منها (٦٧٠) مشروعا يعود ملكيتها الى المستثمرين المحليين وبنسبة مساهمة بلغت (٨٩,٢١%) من اجمالي عدد المشاريع المجازة، و (٥٠) مشروعا يعود ملكيتها الى المستثمرين الاجانب وبنسبة مساهمة بلغت (٦,٦٦%) من الاجمالي، في حين إن (٣١) مشروعاً كانت ملكيتها مشتركة بين المستثمرين المحليين والاجانب من جنسيات مختلفة.

٢- توزيع المشاريع المجازة على محافظات اقليم كوردستان للمدة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

يمكن توضيح عدد المشاريع المجازة بحسب نوعها على محافظات الاقليم من خلال الجدول(٢):

جدول(٢)

توزيع المشاريع المجازة بحسب نوعها على محافظات اقليم كوردستان كمتوسط للفترة

(٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

المحافظات	محلي	أجنبي	مشترك	المجموع
اربيل	289	36	12	337
الاهمية النسبية%	85.76	10.68	3.56	100
السليمانية	200	2	9	211
الاهمية النسبية%	94.79	0.95	4.26	100
دهوك	181	12	10	203
الاهمية النسبية%	89.16	5.91	4.93	100
المجموع	**670**	**50**	**31**	**751**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان.

إذ يتبين من الجدول(٢) أن محافظة اربيل احتلت المرتبة الاولى بين محافظات الاقليم سواء كانت من حيث مجموع عدد المشاريع المجازة العائدة للمستثمر المحلي أو للمستثمر الاجنبي أو المشترك، فقد بلغت عدد المشاريع المجازة (٣٣٧) مشروعا، وكان عدد المشاريع للمستثمرين المحليين(٢٨٩) مشروعا و بنسبة مساهمة بلغت (٨٥,٧٦%)، بينما كانت المشاريع العائدة للمستثمرين الاجانب (٣٦) مشروعا وبنسبة مساهمة بلغت (١٠,٦٨%)، في حين كان عدد المشاريع المشتركة(١٢) مشروعا وبنسبة مساهمة بلغت (٣,٥٦%).

أما محافظة السليمانية فقد جاءت بالمرتبة الثانية من حيث مجموع عدد المشاريع المجازة، اذ بلغت عددها (٢١١) مشروعا، منها كانت(٢٠٠) مشروع للمستثمرين المحليين وبنسبة مساهمة بلغت (٩٤,٧٩%)، بينما كانت المشاريع العائدة للمستثمرين الاجانب فيها اقل عددا من بين المحافظات وبلغ (٢) وبنسبة مساهمة بلغت (٠,٩٥%)، في حين كانت عدد المشاريع المشتركة(٩) مشاريع وبنسبة مساهمة بلغت (٤,٢٦%).

كما و يتبين من الجدول نفسه أن مجموع عدد المشاريع المجازة في محافظة دهوك هي (٢٠٣) مشاريع منها(١٨١) مشروعا للمستثمرين المحليين ، وبنسبة(٨٩,١٦%) من مجموع عدد المشاريع المجازة، في حين بلغ عدد المشاريع للمستثمرين الاجانب (١٢) مشروعا ،والمشترك (١٠) مشاريع وبنسبة مساهمة بلغت (٥,٩١%)، (٤,٩٣%) للنوعين على التوالي.

٣- توزيع المشاريع المجازة على محافظات اقليم كوردستان بحسب الانشطة والقطاعات الاقتصادية للفترة(٢٠٠٦-٢٠١٦):

يوضح الجدول(٣) التوزيع القطاعي للمشاريع المجازة على محافظات الاقليم للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦):

جدول (٣)
توزيع المشاريع المجازة على محافظات اقليم كوردستان بحسب الانشطة والقطاعات الاقتصاديةكمتوسط للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٦)

ت	الانشطة الاقتصادية	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	الاهمية النسبية %
1	الصناعية	٨٢	٥٨	٥٨	198	26.36
2	الاسكان	٨٢	٤٨	٣٨	168	22.37
3	السياحية	٦٨	١٩	٤٣	130	17.31
4	التجارية	٣٧	٥٦	٢٨	121	16.11
5	الصحية	٣٠	٣	٩	42	5.59
6	الرياضية	١	١١	١٠	22	2.93
7	التعليمية	٧	٦	٨	21	2.80
8	الزراعية	١٧	٣	٩	29	3.86
9	الخدمية	٢	٤	-	6	0.80
10	الاتصالات	٢	٣	-	5	0.67
11	الفنية	٤	-	-	4	0.53
12	البنوك	٣	-	-	3	0.40
13	النقل	٢	-	-	2	0.27
14	**المجموع**	٣٣٧	211	203	751	100.00

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان.

يتوضح من الجدول (٣) أن هناك تفاوتاً في توزيع عدد المشاريع المجازة بين محافظات الاقليم، وعندما ينظر الى طبيعة توزيع المشاريع المجازة ضمن القطاعات المختلفة على المحافظات يلاحظ ان التوزيع كان مشوها ايضا، ففي الوقت الذي شمل عدد المشاريع كافة القطاعات الاقتصادية (١٣)قطاعا في محافظة اربيل، نجد ان هناك (٨) قطاعات فقط شملتها المشاريع المجازة في محافظة دهوك، كما وان هناك قطاعات لم تشملها المشاريع المجازة في محافظة السليمانية.

ومن جانب آخر فان توزيع المشاريع المجازة وفقا للقطاعات، يظهر أن القطاع الصناعي حاز على العدد الاعظم بواقع (١٩٨) مشروعا، شكل نسبة ٢٦,٣٦% من مجموع عدد المشاريع، وهذا قد يعزى الى توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام من جهة وكون أغلب السلع المعروضة في الاسواق هي سلع مستوردة، ويليها قطاع الاسكان بـ(١٦٨) مشروعا، وبنسبة ٢٢,٣٧% من مجموع عدد المشاريع، ثم يلي ذلك كل من قطاعي السياحة والتجارة بواقع(١٣٠)، (١٢١) مشروعا وبنسبة (١٧,٣١% ، ١٦,١١%)من مجموع عدد المشاريع للقطاعين على التوالي، بينما وزعت المشاريع الباقية على القطاعات المختلفة الاخرى بنسب متواضعة.

ثانياً- اتجاه تطور الاستثمار في اقليم كوردستان- العراق (٢٠٠٦ - ٢٠١٦) وفقاً لحجم رأس المال المستثمر: وينقسم على الفقرات الآتية:

يمكن تتبع اتجاهات تطور الاستثمار في اقليم كوردستان- العراق خلال الفترة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦) وفقاً لحجم رأس المال المستثمر من خلال الفقرات الآتية:-

١- توزيع حجم رأس المال المستثمر على محافظات اقليم كوردستان بحسب السنوات خلال الفترة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

يمكن معرفة كيفية توزيع حجم الاستثمارات على محافظات اقليم كوردستان بحسب السنوات خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦) من الجدول (٤):

جدول (٤)
توزيع حجم رأس المال المستثمر (المحلي، الاجنبي، المشترك) على محافظات اقليم كوردستان خلال للفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

مليون دولار

السنوات	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	التغيير السنوي %	الاهمية النسبية%
٢٠٠٦	-	438.308	-	438.308	-	0.93
٢٠٠٧	2,893.000	1,053.882	67.788	4,014.670	٨١٥,٩٥	8.50
٢٠٠٨	1,129.983	601.378	298.100	2,029.461	-٤٩,٤٥	4.30
٢٠٠٩	2,680.841	1,313.022	295.867	4,289.730	١١١,٣٧	9.08
٢٠١٠	2,282.162	1,667.687	853.461	4,803.310	١١,٩٧	10.17
٢٠١١	2,134.770	676.158	524.205	3,335.133	-٣٠,٥٧	7.06
٢٠١٢	4,447.291	749.438	985.365	6,182.094	٨٥,٣٦	13.09
٢٠١٣	5,566.210	5,095.697	1,680.794	12,342.701	٩٩,٦٥	26.14
٢٠١٤	2,328.233	1,475.661	331.869	4,135.763	-٦٦,٤٩	8.76
٢٠١٥	2,199.415	860.805	885.645	3,945.865	-٤,٥٩	8.36
٢٠١٦	304.925	1,252.133	147.915	1,704.973	-٥٦,٧٩	3.61
المجموع	**25,966.830**	**15,184.169**	**6,071.009**	**47,222.008**		100.00
الاهمية النسبية%	**54.99**	**32.15**	**12.86**	**100.00**		

المصدر: من عمل الباحثين باعتماد على بيانات:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان.

يلاحظ من الجدول(٤) ان اجمالي حجم رأس المال المستثمر خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) قد بلغت (47,222.008) مليون دولار، وهي موزعة على سنوات المدة بشكل متباين، ، فبعد أن كان حجم رأس المال المستثمر مساويا لـ(438.308)مليون دولار في عام ٢٠٠٦، حصلت زيادة في رأس المال المستثمر ليبلغ (4,014.670) مليون دولار في عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة (٨١٥,٩٥%) ثم انخفض في عام ٢٠٠٨ ليبلغ (2,029.461)مليون دولار وبنسبة انخفاض (-٤٩,٤٥%)، وهذا التراجع في حجم رأس المال المستثمر كان متزامناً مع الأزمة المالية العالمية، ثم أخذ بالزيادة ليبلغ (4,289.730)، (4,803.310)مليون دولار، في عامي(٢٠٠٩، ٢٠١٠) على التوالي، ثم انخفض عام ٢٠١١ مرة اخرى ليبلغ (3,335.133)مليون دولار وهذا التراجع يعزى الى إيقاف منح إجازة مشاريع الاستثمار من قبل هيئة استثمار لاقليم كوردستان في هذا العام ، وقد شهد عاما ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ارتفاعا كبيراً في حجم رأس المال المستثمر وبلغ (6,182.094)، (12,342.701)مليون دولار للعامين على التوالي من اجمالي راس المال

المستثمر، وهي المدة التي مر بها الاقليم بحالة من الانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات ، إلا أن ذلك الانتعاش لم يستمر، بل تفاقم الوضع خلال الاعوام(٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) ولايزال بسبب الأزمة السياسية بين اقليم كوردستان والحكومة الفيدرالية ووايقاف حصة ١٧% من الموازنة العامة للاقليم، وبسبب تلك الازمة أخذ الاستثمار المحلي والأجنبي في اقليم كوردستان بالضعف والانخفاض، إذ انخفض رأس المال المستثمر خلال الاعوام(٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) الى (4,135.763)، (3,945.865)، (1,704.973) مليون دولار للاعوام الثلاثة على التوالي.

كما ويلاحظ من الجدول (٤)، بأن الجزء الاكبر من النشاط الاستثماري تركز في محافظة أربيل من حيث حجم رأس المال المستثمر البالغ (25,966.830) مليون دولار وبحصة ٥٤,٩٩% من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة خلال المدة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦)، إن هذا التركز لراس المال في محافظة أربيل يفسر لاعتبار اربيل عاصمة اقليم كوردستان ،وتتمركز فيها معظم مؤسسات الحكومة والوزارات ،فضلا عن المنظمات وسفارات الدول...الخ. وتأتي محافظة السليمانية في المرتبة الثانية، إذ بلغ حجم رأس المال المستثمر فيها (15,184.169) مليون دولار و بحصة ٣٢,١٥% من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة خلال نفس المدة، أما محافظة دهوك فانها تاتي في المرتبة الأخيرة اذ بلغ حجم رأس المال المستثمر البالغ (6,071.009) مليون دولار و بحصة ١٢,٨٦% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في اقليم كوردستان خلال تلك المدة نفسها.

٢- توزيع رأس المال المستثمر بحسب نوع الاستثمار(المحلي و الاجنبي والمشترك)على محافظات اقليم كوردستان العراق (٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

تشير البيانات الواردة في الجدول(٥) إلى أن الاستثمار الأجنبي شكل نسبة ١٣,١٧%من إجمالي الاستثمارات المسجلة خلال المدة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦) بمبلغ إجمالي قدره(٦،٢٢٤)مليون دولار، في حين كانت نسبة الاستثمارات المحلية تبلغ (٧٨,٢٨%) من إجمالي الاستثمارات في المدة نفسها، و البالغة (٣٦،٩٦٠) مليون دولار، أما الاستثمار المشترك ،فقد بلغت نسبته ٨,٥٣%من إجمالي الاستثمارات و بمبلغ(٤،٠٣٠) مليون دولار.

مما سبق نستنتج أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق للمدة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦) كان متواضعا، بينما كان الجزء الاعظم من الاستثمارات، هو استثمارات محلية، وهذا يبين ان جذب الاستثمارات الاجنبية في اقليم كوردستان مرتبط بدرجة كبيرة بالوضع السياسي غير المستقر في العراق و الازمة المالية والسياسية الموجودة في الاقليم، فضلا عن النواقص والمثالب التي تتضمنها قوانين الاستثمار والتعقيدات الادارية بخصوص منح رخص الاستثمار التي ينبغي اعادة النظر فيها.

كما وتشير بيانات الجدول(٥) إلى عدم توزيع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة على محافظات الاقليم بشكل عادل، اذ استحوذ محافظة اربيل على النسبة الاعظم من تلك الاستثمارات ،وكان نصيبها (4,841) مليون دولار، وهذا يمثل نسبة 77.78% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المسجلة خلال المدة ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠١٦، إن واقع التمركز في العاصمة اربيل لازال يلقي بظلاله بقوة على طبيعة الاستثمار الأجنبي في الإقليم. اذ يبدو أن هناك ظروفاً تمثلت ببنية تحتية ملائمة و تسهيلات و خدمات يجدها المستثمر الأجنبي ماثلة بشكل أفضل في محافظة أربيل مقارنة عنها بمحافظتي السليمانية و دهوك، وجاءت محافظة دهوك بالمرتبة الثانية وكان نصيبها (1,352) مليون دولار، اي نسبة 21.72% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية لتلك المدة، في حين كانت حصة محافظة السليمانية متواضعة جدا، اذ بلغ نصيبها (٣١) مليون دولار فقط، وهذا يمثل نسبة ٠.٥٠% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المسجلة.

جدول (٥)

توزيع الاستثمارات على محافظات اقليم كوردستان بحسب انوعها خلال المدة (٢٠٠٦- ٢٠١٦)
مليون دولار

نوع الاستثمار	المحافظات	راس المال	الاهمية النسبية للمحافظات %	الاهمية النسبية للنوع %
الاجنبي	اربيل	4,841	77.78	
	السليمانية	31	0.50	
	دهوك	1,352	21.72	
	المجموع	6,224	100.00	13.18
المحلي	اربيل	20,207	54.67	
	السليمانية	12,683	34.31	
	دهوك	4,075	11.02	
	المجموع	36,965	100.01	78.28
المشترك	اربيل	918	22.76	
	السليمانية	2,471	61.27	
	دهوك	644	15.97	
	المجموع	4,033	100.00	8.54
المجموع الكلي		47,222		100

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في الأقليم.

اما بالنسبة لرؤوس الاموال المحلية المستثمرة في محافظات الاقليم، فقد استحوذت محافظة اربيل على اكثر من نصف تلك الاستثمارات ، وكان نصيبها (20,207) مليون دولار، وهذا يمثل نسبة 54.67% من إجمالي الاستثمارات المحلية المسجلة خلال المدة نفسها، وجاءت محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية ،وكان نصيبها (12,683) مليون دولار وشكلت نسبة 34.31% من إجمالي الاستثمارات المحلية لتلك المدة، في حين جاءت محافظة دهوك اخيرا، وبلغ نصيبها (4,075) مليون دولار فقط، وهذا يمثل نسبة 11.02% من إجمالي الاستثمارات المحلية المسجلة للمدة نفسها.

اما بالنسبة لرؤوس الاموال المشتركة المستثمرة في محافظات الاقليم، فقد استحوذت محافظة السليمانية على اكثر من نصف تلك الاستثمارات ،وكان نصيبها(2,471) مليون دولار وبنسبة 61.27% من إجمالي الاستثمارات المشتركة خلال الفترة نفسها، وجاءت بعدها كل من محافظتي اربيل ودهوك بمبلغ (918، 644) مليون دولار للمحافظتين على الترتيب وبنسب 22.76 % ، 15.97% من إجمالي الاستثمارات المشتركة المسجلة للفترة نفسها.

٣- التركيب القطاعي للإستثمار في اقليم كوردستان خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

بغية تفعيل دور الشركات المحلية والأجنبية في التنمية والاستثمار، فتح اقليم كوردستان جميع قطاعاته الاقتصادية أمام الاستثمارات. ويبين الجدول (٦) التوزيع القطاعي لرأس المال المستثمر على القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

جدول (٦)

التركيب القطاعي لرأس المال المستثمر في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (٢٠٠٦- ٢٠١٦) مليون دولار

القطاعات الاقتصادية	رأس المال المستثمر	الاهمية النسبية %
التجارة	٤،٠٣٦,١٢	8.55
البنوك	٧٥٣,٧٠	1.60
الصحة	٨٩١,٥٦	1.89
الصناعة	١٨،١٣٩,٢٨	38.41
السياحة	٦،٥٦٦,٣١	13.91
الاتصالات	٢٢٠,٨٩	0.47
النقل	١٠٤,٢٠	0.22
التعليم	٧٠٦,١٤	1.50
الرياضية	٧٢,٩٦	0.15
الخدمات	١٠٦,٢٤	0.22
الفنية	١٤,١٠	0.03
الزراعة	٧٢٢,٧٢	1.53
الإسكان	١٤،٨٨٧,٨١	31.53
الإجمالي	**٤٧،٢٢٢,٠٢**	**100.00**

المصدر: من عمل الباحثين باعتماد على بيانات
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في الأقليم.

اذ يتبين من الجدول (٦)، بأن معظم الاستثمارات في الاقليم تتركز في قطاعات الصناعة و الإسكان والسياحة بنسبة ٨٣,٨٥% من اجمالي رأس المال المستثمر خلال الفترة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦). حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال المستثمر والذي بلغ (١٨،١٣٩,٢٨) مليون دولار بنسبة ٣٨,٤١% من اجمالي رأس المال المستثمر خلال تلك الفترة، وهذا يعكس مدى النقص الحاصل في السلع والمنتجات المحلية التي تلبى عن طريق الاستيرادات، وجاء قطاع الاسكان في المرتبة الثانية، اذ استحوذ على (١٤،٨٨٧,٨١)مليون دولار بنسبة ٣١,٥٣% من اجمالي رأس المال المستثمر خلال تلك المدة وهذا يعكس طبيعة الاستثمار من قبل القطاع الخاص، حيث يختار القطاع الذي يدر الربح المضمون في المدة القصيرة. وذلك بسبب أن الطلب على الاسكان كان يفوق العرض في تلك المدة، والعائد المرتفع للإيجار في كوردستان جعلها ذات جاذبية خاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ويأتي قطاعا السياحة والتجارة في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، إذ استحوذ قطاع السياحة على (٦،٥٦٦,٣١)مليون دولار بحصة١٣,٩١%، وقطاع التجارة على(٤،٠٣٦,١٢)مليون دولار بحصة ٨,٥٥%.

ويلاحظ بأن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة السابعة، إذ استحوذ على (٧٢٢,٧٢)مليون دولار بحصة ١,٥٣% من اجمالي حجم رأس المال المستثمر خلال الفترة(٢٠٠٦ - ٢٠١٦). ويبدو واضحاً بأن حصة قطاع الزراعة تميزت بالتدني والانخفاض، رغم أهمية وأثر هذا القطاع في توفير المنتجات والمحاصيل الاساسية وتوفير الامن الغذائي للمجتمع. وهكذا الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى (التعليم، الصحة، النقل، الاتصالات) التي تأتي في المراتب الاخيرة، ولم تحظ الا بجزء قليل من رؤوس الاموال المستثمرة .

٤- توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر بحسب القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق:

يوضح الجدول (٧) التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

جدول (٧)
الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

مليون دولار

القطاعات الاقتصادية	رأس المال الاجنبي المستثمر	الاهمية النسبية %
التجارة	٧١,٥٥	١,١٥
البنوك	٧٠٠	١١,٢٥
الصحة	١٠,٧٥	٠,١٧
الصناعة	١،١٤٢,١٨	١٨,٣٥
السياحة	٢،٥٢١,٤١	٤٠,٥١
التعليم	١٢٦,٤٩	٢,٠٣
الزراعة	١٦٢,٥٠	٢,٦١
الإسكان	١،٤٨٨,٦٩	٢٣,٩٢
الإجمالي	**٦،٢٢٣,٥٨**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحثين باعتماد على البيانات:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان.

تبين من الجدول (٧)، بأن معظم الاستثمارات الاجنبية في الاقليم تركزت في قطاعات السياحة و الاسكان والصناعة خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦). حيث احتل قطاع السياحة المرتبة الأولى من حيث حجم رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة والذي بلغ (٢،٥٢١,٤١) مليون دولار بنسبة ٤٠,٥١% من اجمالي رأس المال المستثمر خلال تلك المدة، وجاء قطاع الاسكان في المرتبة الثانية، اذ استحوذ على (١،٤٨٨,٦٩) مليون دولار بنسبة ٢٣,٩٢ % من إجمالي رأس المال المستثمر الاجنبي خلال تلك المدة. ويأتي قطاع البنوك في المرتبة الثالثة، إذ استحوذ على (٧٠٠)مليون دولار وبحصة ١١,٢٥% من اجمالي رأس المال الاجنبي خلال المدة نفسها.

كما وتشير بيانات الجدول(٧) إلى أن قطاعات مهمة أخرى (الزراعة، التعليم، الصحة) لم تحظ الا بجزء قليل من روؤس الاموال الاجنبية المستثمرة ، حيث كانت الاهمية النسبية بين هذه القطاعات هي (٢,٦١%، ٢,٠٣%، ٠,١٧%) للقطاعات المذكورة على التوالي، كما واهملت قطاعات أخرى(الاتصالات، الرياضة، الفنون، الخدمات) التي لم تحظ بأي جزء من رؤس الاموال الاجنبية المستثمرة.

يستنتج من الذكور آنفاً بأن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية كانت بنسب غير متوازنة و منسقة على مستوى القطاعات الاقتصادية، إذ إنها تركزت في القطاعات الأقتصادية غير الإنتاجية و بخاصة قطاع السياحية و قطاع الاسكان، على الرغم من أن ظروف الاستقرار السياسي أتاحت الفرصة أمام حكومة الاقليم لتنمية قطاعات التعليم و الصحة. وقد جاءت الانطلاقة الكبرى في البداية وبامتياز من قبل القطاع الخاص،ولكن رغم كل ذلك فأن النسب العالية من حركة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية المستثمرة توجهت إلى الأنشطة ذات العائد الكبير و المردود السريع، ولم توجه أغلب هذه الاستثمارات نحو مجالات الاستثمار الحقيقي مثل (تطوير الموارد الطبيعية وخلق الصناعات التصديرية).

٥- توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب القطاعات الاقتصادية على محافظات الاقليم:

يبين الجدول(٨) توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب القطاعات الاقتصادية على محافظات اقليم كوردستان العراق خلال الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

جدول (٨)

توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر بحسب القطاعات الاقتصادية على محافظات الاقليم خلال المدة (٢٠٠٦- ٢٠١٦)

مليون دولار

قطاعات الاقتصادية	المحافظة	رؤوس الاموال المستثمرة	نسبة المساهمة %
التجارة	اربيل	٦٣	٨٨,١
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٨,٥٤	١٢
	المجموع	٧١,٥	١٠٠
البنوك	اربيل	٧٠٠	١٠٠
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٠	٠
	المجموع	٧٠٠	١٠٠
الصحة	اربيل	١١	١٠٠
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٠	٠
	المجموع	١١	١٠٠
الصناعة	اربيل	٣١٩	٢٨
	السليمانية	١٠	٠,٩
	دهوك	٨١٣	٧١
	المجموع	١،١٤٢	١٠٠
السياحة	اربيل	٢،٥٢١	١٠٠
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٠	٠
	المجموع	٢،٥٢١	١٠٠
التعليم	اربيل	١٢٦	١٠٠
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٠	٠
	المجموع	١٢٦	١٠٠
الزراعة	اربيل	١٦٢	١٠٠
	السليمانية	٠	٠
	دهوك	٠	٠

قطاعات الاقتصادية	المحافظة	رؤوس الاموال المستثمرة	نسبة المساهمة %
	المجموع	١٦٢	١٠٠
الإسكان	اربيل	٩٣٨	٦٣
	السليمانية	٢٠	١
	دهوك	٥٣٠	٣٦
	المجموع	**١،٤٨٨**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في الاقليم.

يتبين من الجدول(٨) أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة كانت بنسب غير متوازنة على مستوى القطاعات الاقتصادية في محافظات اقليم كوردستان(اربيل، السلمانية، دهوك)، إذ إنها تركزت في محافظة أربيل لاسيما في قطاع السياحة والاسكان والصناعة وقطاع البنوك، بالرغم من أن ظروف الاستقرار السياسي في الاقليم قد هيأت المجال لقيام الاستثمارات في محافظتي السليمانية ودهوك

كما ويتبين من الجدول(٨) أن رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) خلال المدة من٨/١ عام ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠١٦ بلغت (١،٣٠٤,٦٨)مليون دولار وهي تشكل نسبة ٢٠,٩٦% من إجمالي المبلغ المستثمر البالغ (٦،٢٢٣,٥٨) مليون دولار، وهذا يعني كما يتضح من الجدول أن النسب العالية من هذه الأموال توزعت على قطاعي السياحة والإسكان وبخاصة قطاع السياحة الذي استحوذ وحده على مبلغ (٢،٥٢١,٤١) مليون دولار أي بنسبة ٤٠,٥١% من إجمالي الاستثمارات.

والحقيقة أن تركز هذه الاستثمارات بهذه النسب العالية في قطاع (السياحة و الإسكان) قد يعود إلى إرتفاح الدخول الحقيقية لفئات معينة من سكان الاقليم خلال الفترة من عام(٢٠٠٦ و لغاية العام ٢٠١٣) وزيادة طلب هذه الفئات المقتدرة على الوحدات السكنية الذي حفز المستثمرين لتوجيه التدفقات الاستثمارية نحو قطاع الإسكان و القطاع الخدمي مثل الخدمات السياحية التي تتميز بقلة المخاطر و زيادة سرعة العائد المتحقق من الاستثمار فيها مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

و يلاحظ من الجدول أن رأس المال المستثمر في قطاع الخدمات السياحية احتل المرتبة الأولى مقابل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن هذا التوجه للتدفقات الاستثمارية نحو قطاع السياحة كذلك يعود إلى ان مناطق الاقليم من الناحية الأمنية تعد جيدة وهناك إستقرار من الناحية السياسية.

٦- الاستثمار الأجنبي بحسب جنسية المستثمر في اقليم كوردستان العراق:

يبين الجدول (٩) توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر بحسب جنسية المستثمر على محافظات اقليم كوردستان العراق خلال الفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٦):

يتوضح من الجدول (٩) ان دولة الامارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى بين الدول المستثمرة بنسبة مساهمة ٥٣%، وجاءت تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة ١٨%، وجاءت لبنان بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٦%.

جدول(٩)

الاستثمار الأجنبي بحسب جنسية المستثمر في في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)

الدولة	رأس المال (دولار)	الاهمية النسبية %
المانيا	٨٠،٠٥٥،٧١٢	١

الدولة	رأس المال (دولار)	الاهمية النسبية %
امريكا	١١٥،٨٢٢،٩٢٥	١,٨٦
ايران	٢٥،٤٤٠،٨٠٢	٠،٤١
الامارات	٣،٣١٤،٢١٦،٠٠٠	٥٣
بريتانيا	٢١٤،٤٠٣،٩٧٥	٣,٤٤
تركيا	١،١٣٣،٤٠٥،٣٤٠	١٨
جورجيا	٦٠٠،٠٠٠	٠,٠٠١
روسيا	٢،٨٠٥،٦٧٠	٠،٠٤
سويد	١٣،٥٠٠،٠٠٠	٠,٢١
فرنسا \ لبنان	٧،٠٨٢،٢٠٧	٠،١١
الكويت	١٠،٥٧٠،٠٠٠	١,٦٩
لبنان	١،٠١٦،٢٨١،٩٧١	١٦
مصر	١٥٠،٠٠٠،٠٠٠	٢,٤١
نيوزلندا	١٣٩،٣٨٩،٨٥٠	٢,٢٤
المجموع	**٦،٢٢٣،٥٧٤،٤٥٢**	**%١٠٠**

المصدر: من عمل الباحثين باعتماد على بيانات:
اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة.

كما ويلاحظ من الجدول (٩) أن الدول الأكثر استثماراً في الاقليم هي دول قريبة جغرافياً من الاقليم أو محاذية له كتركيا. مما يطرح تساؤلاً حول دور وسائل الإعلام لتقديم صورة جيدة لمجالات الاستثمار وفرصه في الاقليم والذي يتضح من بيانات الجدول(٩) أن هناك قصوراً في هذا الشأن، لذا فإن معظم الاستثمارات تأتي من الدول القريبة جغرافياً من الاقليم والتي هي على اطلاع مباشر بفرص الاستثمارات في الإقليم.

الاستنتاجات

يمكن حصر أبرز الاستنتاجات التي خلص إليها البحث على النحو الآتي:

١- ارتفاع الاهمية النسبية للاستثمار المحلي إذ شكلت نسبة (٨٩,٢١%) من اجمالي عدد المشاريع المجازة، بينما الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي ،شكلت نسبة(٦,٦٦%) من الاجمالي ، في حين الاهمية النسبية للاستثمار المشترك بين المستثمرين المحليين والاجانب من جنسيات مختلفة ،شكلت نسبة (4.13%) من الاجمالي.

٢- وجود تفاوت كبير في توزيع المشاريع المجازة بين محافظات الاقليم، فقد احتلت محافظة اربيل المرتبة الاولى بين محافظات الاقليم سواء كانت من حيث مجموع عدد المشاريع المجازة العائدة للمستثمرين المحليين او للمستثمرين الاجانب او المشترك بينهما، اذ بلغ عدد المشاريع المجازة فيها(٣٣٧) مشروعا، بينما جاءت محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية بـ (٢١١) مشروعا، في حين كانت محافظة دهوك في المرتبة الثالثة بـ (٢٠٣) مشروعا.

٣- استحواذ القطاع الصناعي على العدد الاعظم من المشاريع المجازة وبواقع(١٩٨) مشروعا، يليها قطاع الاسكان بـ(١٦٨) مشروعا، ثم كل من قطاعي السياحة والتجارة بواقع (١٣٠)، (١٢١) مشروعا، بينما توزعت المشاريع الباقية على القطاعات المختلفة الاخرى بنسب متواضعة.

٤- يعد عامي (٢٠١٢ ، ٢٠١٣) من افضل الاعوام للاستثمار خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، سواء كان من حيث عدد المشاريع المجازة او من حيث حجم رأس المال المستثمر والذي بلغ اقصاها بنسبة مساهمة (13.092)، (26.138) من اجمالي رأس المال المستثمر للعامين على التوالي ، وهي مدة الانتعاش الاقتصادي و الاستثمارات الكبيرة التي مر بها الاقليم.
٥- ضعف وتواضع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠١٦) من حيث حجم رأس المال المستثمر لكونه شكل نسبة ١٣,١٧% من إجمالي الاستثمارات، بينما كان الجزء الاعظم من الاستثمارات استثمارات محلية وشكلت ٧٨,٢٨% من إجمالي الاستثمارات للمدة نفسها.
٦- شكلت الاستثمارات في قطاعات الصناعة و الاسكان والسياحة الجزء الاعظم من الاستثمارات ، وشكلت نسبة ٨٣,٨٥% من اجمالي رأس المال المستثمر خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٦).
٧- تدن واضح في حجم رأس المال المستثمر في قطاع الزراعة الذي جاء في المرتبة السابعة، و استحوذ على نسبته ١,٥٣% من اجمالي حجم رأس المال المستثمر خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، رغم أهمية ودور هذا القطاع في توفير المنتجات والمحاصيل الاساسية وتوفير الامن الغذائي للمجتمع. وهكذا الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى (التعليم، الصحة ، النقل، الاتصالات) التي جاءت في المراتب الاخيرة، ولم تحظ الا بجزء قليل من رؤوس الاموال المستثمرة .
٨- عدم التوازن في توجيه رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة للقطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، إذ بحسب البيانات المستحصلة، احتل قطاع السياحة المرتبة الاولى و جاء قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية و قطاع الصناعة بالمرتبة الثالثة. اي إن النسب العالية من رؤوس الأموال الاجنبية توجهت إلى الأنشطة ذات العائد الكبير و المردود السريع ،ولم توجه أغلب هذه الاستثمارات نحو مجالات الاستثمار الحقيقي مثل (تطوير الموارد الطبيعية وخلق الصناعات التصديرية).
٩- تحققت فرضيتا البحث في نتائجه البحث من ان الاستثمارات كان كبيرة الا ان توزيعيها كانت متفاوتاً بين القطاعات و المحافظات فضلا تذبذب الاستثمارات في اقليم كوردستان العراق خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) بسبب الازمة المالية والسياسية في الاقليم.

المقترحات

بناءً على الاستنتاجات التي خلص اليها البحث، تم وضع عدد من المقترحات والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

١- ضرورة توجيه رووس الاموال المستثمر الاجنبي المباشر في الاقتصاد الكوردستاني نحو المجالات او القطاعات الانتاجية التي تتميز بقدرتها العالية على تحقيق القيمة المضافة وخلق التراكم الراسماليين وعدم انحسار الاستثمارات في القطاعات الخدمية فقط.
٢- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى كالإرتباطات الامامية والخلفية (مثل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة) لغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة والمشاريع التي يمكن ان تحل محل الاستيرادات أو المشجعة للصادرات لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية التي اعتمدت عليها حكومة اقليم كوردستان العراق اعتماداً كاملاً لسد نفقاتها.
٣- ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة في الاقليم. وحث المستثمرين بضرورة مراعاة نظافة البيئة بالاقليم.

٤- تنامي حاجة العديد من المناطق في اقليم كوردستان العراق الى جهود المستثمرين للمساعدة في إقامة البنى التحتية والاقتصادية فيه عقب سنوات من الأضطرابات و الحروب التي مرت ولايزال الاقليم يعانيها بوجود اعتداءات ما يسمى بتنظيم(دولة العراق و الشام"داعش")، لذلك فإن الأمر يتطلب عرض المزيد من الحوافز والضمانات وتقديم بعض التضحيات لأجل جذب المستثمرين(المحلي، الاجنبي) للعمل والاستثمار، ولذلك قد يكون من الحكمة إثبات النوايا الحسنة لهم بعدم المساس بالعقود المبرمة مع المستثمرين الأجانب الذين قبلوا التحدي رغم كل الظروف.

٥- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله(المحلي، الاجنبي، المشترك) بالحجوم المثلى ومجالات الاستثمارات الضخمة التي يمكنها منح الاقتصاد الوطني ضمانات متعددة والتركيز على اتجاهات النمو والتنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق.

٦- أن تكون الهيئات الحكومية المشرفة على الاستثمار مؤسسات حقيقية تعمل وفق إطار من الشفافية، وأن يتولى العمل فيها أشخاص يتميزون بالخبرة والحرفية العالية ويضعون نصب أعينهم المصلحة العامة بعيداً عن الصفقات والتعاقدات. وأن تخضع هذه الهيئات في عملها لأنظمة رقابة حقيقية وفعالة.

٧- ضرورة توزيع مشاريع الاستثمار على الاقضية و النواحي دون تمركزها في مراكز المحافظات لغرض تحقيق هدف التنمية الشاملة على مستوى الاقليم وبالتنسيق مع وحدات التخطيط الحضري و الاقليمي.

٨- يفترض تخفيض نسبة الاستثمار في قطاع الاسكان الذي شهد تطورا ملحوظا خلال المدة السابقة، الاهتمام بدرجة أكبر بالاستثمار في قطاعات الصحة و التعليم و الخدمات و الرياضة و الفنون التي لم تحظ الا باهتمام ضئيل في مجال الاستثمار خلال تلك المدة.

٩- تفعيل دور الهيئات العامة للاستثمار في المحافظات عن طريق تزويدها بالكفاءات الادارية وفتح الدورات التدريبية و التطويرية لمنتسبيها، لتذليل الصعوبات التي تواجهم ومنحهم الصلاحيات الكافية والتسهيلات من اجل القيام بالواجبات سواء ما يتعلق بمنح تراخيص الاستثمار أو انتقاء المشاريع ذات النفع العام.

المصادر و المراجع

أولاً -النشرات الرسمية

١. اقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، قسم الدراسات و المعلومات، قائمة المشاريع المجازة في اقليم كوردستان

ثانياً- الرسائل و الاطاريح :-

١. الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية : بلدان عربية مختارة للمدة(١٩٩٠- ٢٠٠٥)، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد_ قسم الاقتصاد_ جامعة بغداد، عراق، ٢٠٠٨.

٢. الجميلي، محمد سهيل محمد عباس، الإصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٣. الزبيدي، محمد ناجي محمد، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،عراق، ٢٠٠٨.

٤. السعيدي، أسامة علي كاظم حسين، " دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر والأردن) حالة دراسية للمدة من ١٩٩١ – ٢٠٠٥ "، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، عراق،٢٠٠٧.

٥. االصالح، فجر عبدالله، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة،كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٤ .

٦. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ،٢٠١١.
٧. عبدالكريم، جميل علي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية مع التركيز على اقليم كوردستان – العراق ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية ، ٢٠٠٨.
٨. عبدالقادر،نهاد خالد،آثار التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر، اقليم كوردستان العراق أنموذجاً، رسالة الماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أمدرمان الإسلامية، جمهورية السودان،٢٠١٢.
٩. عاشور، أحسان جبر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارةخاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصد، جامعة بغداد، عراق ،٢٠٠٧.
١٠. محمد، علي حسن زاير، الأستثمار الأجنبي المباشرفي ظل التحول لاقتصاد السوق (الجزائر حالة دراسية للمدة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عراق ،٢٠٠٨.
١١. ميخا، لهيب توما، مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق في ضوء التجارب العربية المعاصرة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

ثالثاً -الدوريات و البحوث العلمية

١. الكواز، سعد محمود، فريد، أحمد، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (نظرة خاصة لاقليم كوردستان)، مجلة جامعة نوروز، العدد(صفر)، ٢٠١٢.
٢. الكواز، سعد محمود، تدفقات الاستثمار الأجنبي و آثارها في إقتصاديات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العدد ٧٨، ٢٠٠٥ .
٣. حديد، عامر إسماعيل، آليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الدول النامية "رؤية تحليلية للمنافع و المخاطر في اقليم كوردستان، مجلة جامعة نوروز ، العدد(صفر)، ٢٠١٢.
٤. شاكر، عامر عبدالامير، احمد، هناء صلاح، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة الى تجربة العراق ((اقليم كوردستان))، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)،٢٠١٢.
٥. عاطف، عبدالكريم أحمد، مناخ الاستثمار وأهمية في جذب الاستثمارات ، الجمهورية اليمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠١٢.
٦. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة علوم الإنسانية، أيلول، العدد(٢٤)، ٢٠٠٥.

رابعاً- الكتب

١. الباشا، مازن حسن، التمويل الخارجي وأثره على الهكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الايام للنشر و التوزيع ،عمان، ٢٠١٣.
٢. الجبوري، عبدالرزاق حمد حسين، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع ،الاردن، ٢٠١٤.
٣. الخطيب، خالد راغب، التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات (في ضوء معايير التدقيق الدولية)، دار البداية للناشرون و موزعون، عمان، ٢٠٠٩.
٤. آل شبيب، دريد كامل، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، ٢٠٠٩.
٥. شلغوم، عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠١٢ .
٦. عبدالكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.
٧. عبداللطيف مصطيفى، عبدالرحمن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و نشر، لبنان، ٢٠١٤.
٨. علي لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. امبرسن للطباعة ونشر، ٢٠٠٩.

٩. English Language List:-

A: Journal, Periodical and Thesis:-

1. Crescentini, Enzo, Foreign Direct Investment in Italy (2000-2010): Spatial Patterns and Implications, Master Thesis,Western Michigan University,2012.
2. Laoswatchaikul, Pongsak, The Determinants and Impacts of Foreign Direct Investment in The Manufacturing Sector, for the Degree Doctor of Philosophy, University of Missouri-Columbia,2011.
3. W. Kilru, Joan.O, Exploring Determinants and Effects of Foreign Direct Investment: The Case of Sub-Saharan Africa, Master Thesis, University of Massachusetts Boston, 2014.

B: Riports

1. NCTAD, World Investment Report 1998